أثر مناخ الأعمال على النشاط المقاولاتي في الجزائر – دراسة ميدانية لعينة من المقاولين في ولاية ورقلة

Field study of a sample - The impact of the business climate on the entrepreneurial activity in Algeria of entrepreneurships in Ouargla State

حورية بالأطرش [*1]، جابرة مجدوب [2]

[1] مخبر اقتصاديات المنظمات والبيئة الطبيعية ، كُلّية العُلوم الاقتصاديّة والعُلوم التّجاريّة وعُلوم التّسيير ،جامعة قاصدي مرباح ورقلة، (الجزائر)

(bellatrache.houria@univ-ouargla.dz)

[2] مخبر النمو والتنمية الاقتصادية في الدول العربية، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، (الجزائر)

(Medjdoub.jabra@gmail.com)

تاريخ الاستلام: 2020/08/17 ؛ تاريخ المراجعة: 2020/09/09 ؛ تاريخ القبول: 2020/11/11

ملخص: تهدف الدراسة إلى التعرف على واقع مناخ الأعمال في الجزائر وانعكاسه على النشاط المقاولاتي في الجزائر من خلال الاعتماد على بعض التقارير الدولية، وتحليل مدى تأثير مناخ الأعمال على إنشاء مقاولة ونموها في منطقة ورقلة وتقرت، قمنا بدراسة ميدانية لعينة تتكون من 38مقاول، إعتمادنا على الاستبيان، و لمعالجة البيانات إعتمدنا على برنامج spss 22 ، كانت أهم النتائج المتوصل: إليها أن مناخ الأعمال غير مشجع على انشاء مقاولة ونموها، حيث أن المتطلبات الأساسية والإجراءات الإدارية والحكومية كانت من أكثر العوامل تأثيرا في جعل مناخ الاعمال صعب جدا ومعرقل للمقاولين.

الكلمات المفتاح : مناخ أعمال؛ إنشاء مقاولة؛ إجراءات إدارية؛ تمويل؛ عقار صناعي.

تصنيف JEL: L26 .

Abstract: The study aims at identifying the reality of the business climate in Algeria and its impact on the activity of my deliberations in Algeria by drawing on some international reports, Analyze the impact of the business climate on the creation and growth of a business in the Ouargla, Touggourt region. we present a field study of 38 entrepreneurships , by designed a questionnaire, which was processed according to SPSS v 22. The most important findings were: The business climate is not conducive to the creation and growth of a creation entrepreneurial, as basic requirements and administrative and government procedures were among the most influential factors in making the business climate very difficult and difficult for entrepreneurships.

Keywords: Business climate; creation entrepreneurial; administrative procedures; financing; industrial property.

Jel Classification Codes : L26.

* حورية بالأطرش bellatrache.houria@univ-ouargla.dz

I- تمهيد :

يعتبر النشاط المقاولاتي أهم أسس تحقيق التنمية الاقتصادية في دول العالم، وعليه تسعى كل الاقتصاديات العالمية إلى دعم النشاط المقاولاتي وتكثيف النسيج الصناعي من المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة وتشجيع الشباب للتوجه نحو المقاولة وإنشاء مؤسساتهم الخاصة، وذلك بدعم مناخ الأعمال من خلال تسهيل الإجراءات، تسريع المعاملات، إثراء المناخ بالعديد من المصادر التمويلية وغيرها بهدف تفعيل التوجه نحو النشاط المقاولاتي.

أدركت الحكومة الجزائرية أهمية النهوض باقتصادها الذي يعاني من عدم التوازن والاختلال خاصة مع إنهيار أسعار البترول في السنوات الأخيرة الذي خلف العديد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، وعلى إثر هذه الأوضاع الراهنة كان من أهم الحلول الاهتمام بقطاع المقاولات وتنمية النشاط المقاولاتي وتشجيع توجه الشباب نحوه وبناء مؤسساتهم الخاصة.

وبما أن النشاط المقاولاتي يحتاج إلى مناخ أعمال مشجع ومحفز لنموه واستمراره، عملت الجزائر على سن مجموعة من القوانين والتشريعات وكذا انشاء العديد من الأجهزة الاقتصادية الداعمة والمساندة والمرافقة للنشاط المقاولاتي بغية إصلاح هذا المناخ بشتى مكوناته الاقتصادية والسياسية والقانونية والاجتماعية والثقافية، لذا حاولنا في هذه الدراسة معرفة أهم ملامح مناخ الأعمال في الجزائر ومدى تشجيعه للنشاط المقاولاتي، وعليه كانت إشكالية الدراسة كالتالي:

إلى أي مدى يعتبر مناخ الأعمال في الجزائر محفزا للنشاط المقاولاتي؟

للإجابة على هذه الإشكالية نطرح الأسئلة فرعية التالية:

هل يعتبر مناخ الأعمال في الجزائر ملائماً لنمو النشاط المقاولاتي؟

ما هي أبرز معالم مناخ الأعمال في الجزائر؟

ما هي اهم عوامل مناخ الاعمال في الجزائر تأثيراً في نمو النشاط المقاولاتي؟

فرضيات الدراسة: للإجابة على الأسئلة المطروحة نقترح:

-يعتبر مناخ الأعمال في الجزائر غير ملائما لنمو النشاط المقاولاتي.

-يعتبر كل من المحيط المالي والإجراءات الإدارية والحكومية والعقار الصناعي أبرز معالم مناخ الاعمال في الجزائر.

-يعتبر المحيط التمويلي من أقوى العوامل المؤثرة على مناخ الأعمال.

I.1- الإطار المفاهيمي للمقاولة ومناخ الأعمال :

I . 1.1 – مفهوم المقاولة

هناك العديد من التعاريف قدمت للمقاولة، نعرض منها ما يلي:

يعرفها Alain FAYOLLE " المقاولة حالة خاصة، يتم من خلالها خلق ثروات اقتصادية، واجتماعية، لها خصائص تتصف بعدم التأكد، أي تواجد الخطر، يدمج فيها أفراد ذوي سلوكيات تتصف بتقبل التغيير، ومبدأ تشارك المخاطر، والأخذ بالمبادرة والتدخل الفردي"، وهذه الحالات يمكن أن ترتبط بـــ [1]:

نشأة مؤسسة أو نشاط من طرف أفراد مستقلين، أو من طرف مؤسسات؛

استعادة نشاط، أو مؤسسة تكون سليمة، أو تواجه صعوبات من طرف أفراد مستقلين أو مؤسسات؛

تطوير، وإدارة بعض المشاريع التي تواجه خطر في المؤسسات؛

القيام بتسيير الوظائف أو المسؤوليات داخل المؤسسات.

وحسب Venkataraman وShane واللذان يعرفان المقاولة بأنها "سلسلة من المراحل، يتم فيها اكتشاف فرص لخلق سلع، وخدمات مستقبلية، يتم تقييمها واستغلالها."[2]

أما المرصد العالمي للمقاولة GEM فيعتبر أن المقاولة هي عملية تحديد، وتقييم، واستغلال فرص الأعمال."[3]

وعليه فان المقاولة هي عملية اكتشاف فرص في بيئة الأعمال وتحويل هذه الفرص الى نشاط يخلق قيمة، حيث يتميز هذا النشاط بعدم التأكد والمخاطرة.

2.1.I– مفهوم مناخ الأعمال

تعريف البنك العالمي: "هو مجموعة العوامل الخاصة بموقع محدد والتي تحدد شكل الفرص والحوافز التي تتيح للشركات الاستثمار بطريقة منتجة وخلق فرص العمل والتوسع، وللسياسات الحكومية تأثير قوي على مناخ الأعمال من خلال تأثيرها على التكاليف والمخاطر والعوائق أمام المنافسة"[4].

كما تعرفه المنظمة العربية لضمان الإستثمار: "بأنه مجموعة الأوضاع القانونية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تكون البيئة التي يتم فيها الإستثمار[5]

وهناك من يعرفه بأنه" مجموع الأوضاع والظروف السياسية والإقتصادية والإجتماعية والقانونية التي تتم فيها عمليات إنتاج السلع وأداء الخدمات المقدمة من قبل المؤسسات الخاصة أساسا والعمومية إستثناءا في إطار اقتصاد سوق حر تسوده المنافسة والتي قد تنعكس سلبا أو إيجابا على فرص عمل ونجاح هذه المؤسسات بحيث تندرج كعوامل جذب أو حجب لها مشكلة بذلك حافزا لإقدام أو عائقا لإحجام هذه الأخيرة." [6]

وعليه فان مناخ الاعمال هو " مجموعة من العوامل المتشابكة والمتداخلة التي تؤثر على قرار المقاول عند قيامه بنشاطه الخاص بدا من الإنشاء إلى غاية التوسيع وصولا إلى التصفية، وقد تكون هذه العوامل إما محفزة أو معرقلة لنشاطه وتشمل كل من العوامل الاقتصادية، السياسية، القانونية، الاجتماعية والثقافية والمتمثلة في الإجراءات المتعلقة بإنشاء مؤسسة حماية الملكية الفكرية، استخراج التراخيص، الحصول على الائتمان، دفع الضرائب، البنى التحتية...الخ

2. I – تحليل واقع مناخ الاعمال في الجزائر :

هناك العديد من التقارير العالمية التي اهتمت بدراسة مناخ الاعمال لدول العالم وتحليل أهم معالمه بغية إعطاء صورة أكثر واقعية ودقة عن واقع ممارسة نشاط الاعمال والمقاولة فيها وتقييمها ومحاولة الخروج بحلول عملية، لذا سنسلط الضوء في هذه الدراسة على أبرز التقارير العالمية لإعطاء صورة أكثر دقة وشمولا ووضوحا عن واقع مناخ الاعمال في الجزائر ونشاط المقاولة فيها والتي ندرسها في الآتي:

1.2. I تقرير سهولة ممارسة الأعمال :

هو تقرير يصدره البنك العالمي يقيس ويتتبع التغيرات في الأنظمة المطبقة على الشركات الصغيرة والمتوسطة، التي تعمل في أكبر مدينة تجارية في كل دولة، يستند في ترتيبه للدول على أساس مجموعة من المؤشرات تتعلق بعشر مجالات خلال دورة حياة الشركة والمتمثلة في: مؤشرات تتعلق بقوة المؤسسات القانونية من حيث مدى قوة الإطار القانوني والتنظيمي؛ مؤشرات تتعلق بمدى تعقد الإجراءات التنظيمية وتكلفتها.

يوضح الجدول (1) ترتيب الجزائر عالميا في سهولة ممارسة نشاط الاعمال. نلاحظ أن ترتيب الجزائر متأخرا جدا حيث تصنف في ترتيب بفوق 130 من بين 180 دولة وهو ترتيب يأكد أن مناخ الاعمال في الجزائر ليس سهلاً ولا يشجع على انشاء مقاولة ونموها، كذلك نلاحظ تراجع ترتيب الجزائر في هذا المؤشر من سنة الى أخرى، وهذا ما يدل على أن مناخ الأعمال في الجزائر يعاني من صعوبات كبيرة و يزداد تعقيدا عاما بعد عام، حيث أن الهيئة الدولية لم تسجل تغيرات كثيرة ما بين 2011-2016 بإستثناء ذلك الذي مس إلغاء شهادة السوابق العدلية بالنسبة لرجال الأعمال وتبقى أهم نقاط الضعف القائمة البنوك والبيروقراطية والضرائب التي تجعل الجزائر دائما في مؤخرة ترتيب الدول في مجال الأعمال والاستثمار[7].

ولتوضح ذلك اكثر يبين الجدول (2) مقارنة مؤشر سهولة ممارسة الاعمال الإجمالي والفرعي بين الجزائر وتونس والمغرب نلاحظ أن كل من تونس والمغرب تحتل مرتبة أحسن بكثير من الجزائر بالنسبة لمناخ ممارسة الأعمال، إذ احتلتا المرتبة 74، 75 على التوالي حسب تقرير 2016 من أصل 180 دولة، وفيما يتعلق بالمؤشرات الفرعية إحتلت الجزائر المرتبة 145 في مؤشر تسجيل الكيان القانوني للمشروع إذ يتطلب تسجيل الشركة 12 إجراء بمعدل 20 يوم في حين أنه في المغرب أربعة إجراءات بمعدل 10 أيام، وفيما يتعلق بعملية إستخراج تراخيص البناء الذي إحتلت فيه الجزائر المرتبة 122 حيث تتطلب 17 إجراء بمعدل 205 يوم بينما في المغرب 13 إجراء بمعدل 91 يوم، كذلك توصيل الكهرباء المرتبة 130 لان العملية تتطلب خمسة إجراءات بمعدل 180 يوم، بينما في تونس تتطلب العملية أربعة إجراءات، بمعدل 65 يوم، وهذا كله يعكس ثقل الإجراءات الإدارية فيما يتعلق بتراخيص البناء والتسجيل القانوني والذي يعتبر عائقا امام نمو النشاط المقاولاتي في الجزائر، وجاء ترتيب الجزائر فيما يتعلق بمؤشر تسجيل الملكية 163 إذ يتطلب الأمر 10 إجراءات بمعدل 55 يوم بينما تتطلب العملية أربعة إجراءات بالنسبة لتونس بمعدل 39 يوم والمغرب خمسة إجراءات بمعدل 30 يوم، كما إحتلت الجزائر مراتب متأخرة مقارنة بكل من تونس والمغرب فيما يتعلق بمؤشر حماية المستثمرين ودفع الضرائب والتجارة عبر الحدود، وهذا يبين ضعف حماية المستثمرين في الجزائر وعرقلة الضرائب لسرعة انجاز المشاريع .

وعليه مما سبق يبدوا مناخ الاعمال في الجزائر إجمالا الأكثر صعوبة مقارنة بتونس والمغرب في تشجيع النشاط المقاولاتي وتحفيز الاستثمار، كما يبدوا واضحا ثقل الإجراءات الإدارية والضرائب المفروضة في الجزائر على المقاولين وكذا ضعف حماية الاستثمار عموماً.

2.2.I تقرير التنافسية العالمي :

هو تقرير سنوي يصدر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، يقوم التقرير بقياس القدرة التنافسية للدول، على أساس معيار التنافسية العالمي الذي يقيس مجموعة المؤسسات والسياسات والعوامل التي تحدد الازدهار لإقتصاد الدول، يعتمد التقرير في تصنيفه للدول على دراسة حالة كل دولة وفقا لـــ 12 مؤشرا في ثلاث مجموعات والتي تشمل ما يلي: المتطلبات الأساسية، عوامل تعزيز الفعالية، عوامل تطور الإبداع والإبتكار.

ويبين الجدول (3) تطور مؤشر التنافسية العالمي وبيئة الاعمال في الجزائر مقارنة بدول العالم المشارة إليها في الدراسة، نلاحظ أن الجزائر تذيلت ترتيب دول العالم في مؤشر تطور الأعمال، إذ إحتلت المرتبة الأخيرة سنة 2012-2013، ويُرجع التقرير هذا التأخر إلى مجموعة من المشاكل التي تعاني منها بيئة الأعمال وتتمثل أهمها في البيروقراطية الحكومية بنسبة 20.5 %، الحصول على التمويل بنسبة 15.7%، الفساد بنسبة 14.0%، عدم كفاية المعروض من البنية التحتية بنسبة 8.1%. وكانت أهم المشاكل للسنة 2013-2014 البيروقراطية بنسبة 17.5 % التمويل بنسبة 15.8 %، الفساد بنسبة 11.3% وفيما يتعلق بسنة 2014 -2015 تمثلت أهم العقبات في التمويل بنسبة 15.1% الفساد بنسبة 13.9% البيروقراطية بنسبة12.6 %معدلات الضرائب9.4%.

وعليه نستخلص وفقا لهذا التقرير أيضا ان مناخ الاعمال في الجزائر غير مشجع لإنشاء مؤسسات خاصة والاستثمار ويظهر كل من ثقل الإجراءات الإدارية والضرائب ونقص التمويل وعدم ملائمته مرة أخرى من أبرز معالم مناخ الاعمال صعوبةً في الجزائر.

2.3. I تقرير منظمة الشفافية الدولية:

تصدر منظمة الشفافية الدولية سنويا مؤشر الشفافية أو النظرة للفساد منذ 1995 لتعكس درجة التحسن في ممارسات الإدارة الحكومية والشركات العالمية لغرض تعزيز الشفافية وجهود محاربة الفساد، يحاول المؤشر عبر مجموعة من المسوحات و مصادر معلومات معتمدة تحديد مدى تفشي الفساد في الدولة ودرجة تأثيره في مناخ الأعمال كأحد المعوقات داخلها، يستند المؤشر إلى 14 مسحا ميدانيا، قامت به سبعة مؤسسات دولية مستقلة ترصد آراء المستثمرين المحليين والأجانب والمتعاملين مع الإدارات الحكومية المعنية والخبراء والمحللين حول الإجراءات المتبعة و درجة المعاناة التي تعترضهم في تنفيذ مشاريعهم، وآراءهم حول مدى تفشي الفساد والرشوة، تتراوح قيمة المؤشر بين الصفر الذي يعني درجة فساد عالية و100 الذي يعني درجة شفافية عالية. [8]

ويوضح الجدول (4) ترتيب الجزائر في تطور مؤشر الشفافية من ضمن دول العالم، نلاحظ أن قيمة المؤشر لسنتي 2010 - 2011 تتراوح ما بين 2.9 و 2.8 كما أن قيمة المؤشر للفترة 2012 -2015 تتراوح ما بين 34 و36 إذ أن قيمة المؤشر لم تصل حتى للمتوسط بعد، وهذا ما يدل على أن الجزائر من بين البلدان ذات المعدلات العالية في الفساد و تتمتع بمناخ أقل شفافية لممارسة الأعمال وحسب تقرير التنافسية لعام 2014-2015 الذي يتم فيه استقصاء شركات دولية و محلية حول عقبات ممارسة الأعمال في دولة ما، فإن الفساد يعتبر ثاني عقبة من حيث الأهمية في الجزائر بنسبة 13.9% بعد كل من التمويل 15.1% و البيروقراطية12.6% ،معدلات الضرائب9.4% .

ملاحظة*: بالنسبة لسنتي 2010- .2011 تتراوح قيمة المؤشر بين الصفر (0) الذي يعني درجة فساد عالية وعشرة (10) الذي يعني درجة شفافية عالية، ومن 2012 إلى 2015 تتراوح قيمة المؤشر بين (0) الذي يعني درجة فساد عالية ومئة (100) الذي يعني درجة شفافية عالية.

من خلال عرضنا وقراءتنا للتقارير الدولية نستنتج أن مناخ الأعمال في الجزائر غير ملائم للنشاط المقاولاتي، إذ أن الجزائر دائما تحتل المراتب الأخيرة في المؤشرات المتعلقة بمناخ أعمالها؛ حيث تأكد اغلب التقارير على طول الإجراءات الإدارية والقانونية وثقلها بالإضافة الى عدم تحفيز الوسط التمويلي وصعوبة الحصول على تمويل وعدم مناسبته للمقاول، وطول الإجراءات المتعلقة بتراخيص البناء وتسجيل الملكية وبدء النشاط التجاري وثقل الضرائب، وهو ما يؤكد مناخا غير مناسبا للنشاط المقاولاتي رغم الجهود المبذولة.

II – الطريقة والأدوات :

إذاً من خلال التقارير السابقة تأكد عدم ملائمة مناخ الاعمال لنمو النشاط المقاولاتي، ووجود الكثير من العراقيل التي تعيق نمو النشاط المقاولاتي وتشجيع الشباب على انشاء مؤسساتهم الخاصة، لهذا نزلنا للميدان وقمنا بتوزيع استبيانات على المقاولين النشاطين في منطقة ورقلة وتفرت لتحري الواقع لأكثر دقة ولمعرفة التفاصيل الدقيقة لمناخ الاعمال في المنطقة وأهم المعالم المشجعة أو المعرقلة لنمو مقاولة.

II.1. منهج الدراسة: تم الاعتماد على المنهج الوصفي لتحليل وتفسير واقع مناخ الاعمال ودوره في نمو النشاط المقاولاتي في الجزائر، بالاستناد على دراسة وتحليل تقارير اقتصادية، وكذلك الاعتماد على الاستبيان كأبرز أدوات جمع البيانات.

II.2. مصادر جمع البيانات: تم الاعتماد بشكل كبير على التقارير الدولية نظرا لتناولها للموضوع وكذا بعض المقالات العلمية والتي ساعدتنا على صياغة فرضيات الدراسة وتحديد بنود الاستبيان، وبهدف معالجة الفرضيات تم استخدام مجموعة من الأسئلة المفتوحة وكذا مجموعة من الأسئلة المغلقة كما تم إستخدم سلم لكارت الخماسي، والمتوسط المرجح. أما البيانات الأولية فتم جمعها من خلال القيام بدراسة ميدانية بتوزيع استبيان على عينة من المقاولين في منطقتي ورقلة، تقرت.

II.3. عينة الدراسة : إخترنا عينة عشوائية تتكون من 53 مقاول في منطقة ورقلة وتقرت، حيث قمنا بتوزيع استبيانات وتم استرجاع 43 منها، 38 استبان صالح للدراسة وخمسة استبيانات قمنا بإلغائها نظرا لاحتوائها على العديد من البيانات المفقودة وقمنا بمعالجها ببرنامج spss v25 .

II.4. ثبات الإستبيان: من أجل اختبار ثبات الاستبيان للتأكد من مصداقية المقاولين في الاجابة على أسئلة الاستبيان تم استخدام معامل ألفا كرونباخ فجاءت القيم كما هي موضحة في الجدول (5).

II.5. نموذج الدراسة: لتبسيط هدف الدراسة وتوضيح الاشكالية أكثر وضعنا لها نموذج تصوري موضح في الشكل(1)

II– النتائج ومناقشتها :

II.1. تحليل النتائج المتعلقة بوصف أفراد العينة

II. 1.1 حسب الجنس: بلغت نسبة الذكور ما نسبته 89 % من المقاولين، بينما بلغت نسبة الإناث 11% وهذا ما يوضح أن المقاولة في ورقلة هي مقاولة ذكورية، إذ العديد من الدراسات أثبتت أن المقاولة في الجزائر يطغى عليها جنس الذكور والتي من أهمها دراسة المرصد العالمي للمقاولة GEM .

II.1.2 حسب المستوى التعليمي : نلاحظ من الشكل أن نسبة 47.4% من المقاولين لديهم مستوى جامعي مقارنة بـــــــ 23.7% ذوي مستوى ثانوي ونسبة 15.8% مستوى متوسط، ونسبة 10.5 %دراسات عليا و 2.6% ذوي مستوى ابتدائي.

II.3.1 حسب الشهادة: نلاحظ أن 10 % من المقاولين بدون شهادة، بينما 38% من المقاولين يمتلكون شهادة تكوين مهني و 52 % يمتلكون شهادات جامعية، من حيث 61% من أفراد المقاولين لديهم خبرة سابقة في نشاط المقاولاتي قبل إنشاء مؤسستهم الحالية، بينما 39% من المقاولين لا يمتلكون خبرات سابقة قبل مزاولة النشاط الحالي.

II .4.1 حسب قطاع النشاط: نسبة 48 % من المقاولين تتركز في قطاع الخدمات، يليها قطاع الصناعة بنسبة 31.6%، بينما بلغ قطاع البناء والأشغال العمومية ما نسبته 21.1 %، وبالنسبة لقطاع الفلاحة والصيد البحري فقد حاز على أقل نسبة والتي تبلغ 2.6% وهذا يدل أن أغلب المقاولين في منطقة ورقلة يتجهون إلى قطاع الخدمات لأنه لا يتطلب تكاليف رأسمالية ضخمة، بالإضافة إلى سهولة الإنشاء ولا يتطلب إجراءات كثيرة ولا مهارات عالية، كما أنه لا توجد ثقافة للتوجه نحو المشاريع الزراعية والصيد البحري لأنها تتطلب تكاليف رأسمالية كبيرة وعمالة كفؤة وتكنولوجيا متطورة.

II 5.1 حسب مصادر التمويل: من الشكل (2) نلاحظ أن 48 % من المقاولين اعتمدوا على مواردهم الخاصة عند إنشاءهم لمقاولتهم، و نسبة 20 % لجئوا إلى العائلة، و 8% لجئوا إلى الأصدقاء وهذه النسب تعتبر من التمويل غير الرسمي، بينما 15 % لجئوا إلى وكالات الدعم، في حين أن نسبة الذين توجهوا إلى البنك بلغت 9% ، وهي نسبة قليلة جدا وهذا يدل على عدم تنوع مصادر التمويل في المحيط الاقتصادي واقتصاره على البنك ووكالات الدعم وهذا ما يضيق على المقاول ويقلل من حظوظه في الإنشاء، وتدل كذلك النسبة المنخفضة في كل من البنك و الوكالات على وجود عراقيل للحصول على تمويل، خاصة من البنوك.

II .2 اختبار الفرضيات وتفسيرها : سيتم في هذا الجزء عرض وتحليل نتائج الدراسة الميدانية من خلال القراءة الوصفية والإحصائية لفقرات الإستبيان وتحليلها واختبار الفرضيات.

II .1.2 تحليل واقع مناخ الأعمال: سيتم تحليله من خلال العناصر المكونة له، وذلك وفقا لمتوسطات إجابات المستجوبين كما سنوضحه في التالي:

II .1.1.2 الواقع الاجتماعي والثقافي للمقاولين : قمنا بدراسته من خلال أراء المقاولين حول الفقرات التي تقيسه وكانت إجاباتهم كما هو موضح في الجدول (6) حيث أن المتوسط العام للواقع الاجتماعي والثقافي 3.32 وبانحراف معياري 1.43 ويقع في المجال محايد وهذا يدل أن المحيط الاجتماعي والثقافي ليس مشجعا كفاية لإنشاء مقاولة و يعود ذلك لعدة أسباب فحسب أراء المقاولين السبب الأول العلاقات مع البنوك، ثم العلاقات مع هيئات الدعم، والتي اعتبروها غير مشجعة تماما لإنشاء المقاولة، كما أن وجود نماذج مقاولين وقعت في المجال محايد مما يدل على عدم تشجيع نماذج المقاولين الموجودة في محيطه الاجتماعي القريب لإنشاء مقاولة ويعود هذا إما لعددهم القليل، أو عدم وجودها في محيطه أصلا، أما بالنسبة لعلاقة المقاول مع الموردين و الزبائن وقعت في المجال موافق والتي تعبر عن قدرة المقاول على بناء شبكة علاقات مع الموردين والزبائن والتي تعتبر من العوامل المهمة في عالم الأعمال ونجاح واستمرار المقاولة، في حين اتجهت آراء المقاولين نحو موافق بالنسبة لتشجيع العائلة و هذا ما يؤكد أن للمحيط العائلي دور كبير في توجه المقاول نحو هذا النشاط، وبالنسبة لتشجيع المجتمع لنشاط المقاول وقعت كذلك في المجال موافق و قد يرجع هذا إلى المستوى التعليمي للمقاول كما رأينا أن نسبة 47% من أفراد العينة ذوي مستوى تعليمي جامعي.

وعليه نستنتج أن المحيط العائلي والاجتماعي مشجعا لإنشاء مؤسساتهم الخاصة، الا ان النماذج الموجودة في مجتمعه من المقاولين النشطين لا يعتبر نموذجا مشجعا لهم الذي يعود بالأساس إلى صعوبة الواقع الاقتصادي والعلاقات مع البنوك وهيئات الدعم وهو ما سنعرضه بالتفصيل فيما بعد .

II . 2.1.2 المحيط الاقتصادي: ويضم المحيط الاقتصادي كل من التمويل وهيئات الدعم

أ. التمويل: كانت إجابات المقاولين حول مصادر التمويل تتمثل في:

نلاحظ من الشكل أن نسبة 48 % من المقاولين إعتمدوا على مواردهم الخاصة عند إطلاقهم لمقاولتهم، ونسبة 20 % يلجئون إلى العائلة، ونسبة 8% لجئوا إلى الأصدقاء وهذه النسب تعتبر من التمويل غير الرسمي، بينما نسبة 15 % لجئوا إلى وكالات الدعم، في حين أن نسبة الذين توجهوا إلى البنك بلغت 9% ، وهي نسبة قليلة جدا وهذا يدل على عدم تنوع مصادر التمويل في المحيط الاقتصادي واقتصاره على البنك ووكالات الدعم وهذا ما يضيق على المقاول ويقلل من حظوظه في الإنشاء، ويدل كذلك النسبة المنخفضة في كل من البنك والوكالات على وجود عراقيل للحصول على تمويل من البنوك خاصة.

نستنتج شح مصادر التمويل المتاحة امام المقاولين، وبالتالي اعتماد المقاولين بشكل مبالغ فيه على مصادر التمويل غير الرسمي وهو ما يأكد هشاشة نظام التمويل في الجزائر.

وسنحاول في الجدول (7) معرفة آراء المقاولين الذين تحصلوا على تمويل من البنك حول الخدمات المقدمة.

بلغ المتوسط العام لجودة الخدمات البنكية 2.65 وهو يقع في المجال محايد مما يعكس عدم جودة الخدمات البنكية في محيط المالي للمقاول ويعود ذلك إلى الضمانات القاسية التي يفرضها البنك، وكذا عدم تقديم البنك إستشارات للمقاولين بخصوص مشاريعهم، يليه طول الإجراءات الإدارية للحصول على قرض، وطول مدة الحصول على القرض، يليه صعوبات الحصول على قرض، ثم سعر الفائدة المرتفع الغير محفز لإنشاء مقاولة، يليه حجم القرض الذي لا يلبي حاجات المقاول المالية، في حين يرى المقاولون الذين تحصلوا على تمويل أن هناك شفافية في منح القروض. وعليه نستنتج أن خدمات التمويل البنكي غير مشجعة لإنشاء المقاولات واستمرارها.

وعليه نستنتج أن خدمات البنك في سيئة المقاولين لا تحفز لإنشاء مقاولة خاصة يعود الى الضمانات القاسية جدا والإجراءات الطويل للحصول على الائتمان وإرتفاع أسعار الفائدة، هذه النتيجة تتفق مع دراسة Doing Business 2016 حيث إحتل مؤشر الحصول على الإئتمان المرتبة 174 من بين 189، حيث احتل مؤشر سهولة الحصول على الائتمان المرتبة 133 من بين 141 دولة، ونتائج تقرير التنافسية العالمي 2014 - 2015 (GCR) أنه من أكبر مشاكل التي تواجهها بيئة الأعمال صعوبات الحصول على التمويل.

ب. هيئات الدعم: قمنا بتقييم فعالية هيئات الدعم من خلال مجموعة من الفقرات، وكانت إجابات المقاولين كما هو موضح في الجدول (8) حيث أن نسبة الذين اتجهوا لوكالات الدعم شكلت 15 % من إجمالي المقاولين، حيث أن المتوسط العام لإجابتهم حول خدمات هيئات الدعم بلغ 3.02 و بانحراف معياري 1.61 أي تقع في مجال محايد وهذا دليل على عدم فعالية وجودة الخدمات المقدمة من طرف هيئات الدعم، وحسب آراء المقاولين الذين تحصلوا على تمويل في إطار الوكالة فإن السبب الأول يعود إلى عدم قيام الوكالة بالمتابعة للمقاولين عند إنشاءهم للمقاولة، يليه عدم تقديم الوكالة المعلومات بشكل كافي، كما نلاحظ أن خدمات الاستقبال، التوجيه، والدورات التدريبية، التي تعد من أهم مهام الوكالة وقعت في المجال محايد وهذا يدل على أن الوكالات لا تقوم بمهامها على أكمل وجه،كما نلاحظ أن حتى المقاولين الذين تحصلوا على تمويل في إطار الوكالة يقرون بأنه لا توجد شفافية في منح التمويل، كذلك لا توجد مرافقة فيما يخص الدراسة التقنوإقتصادية والتي تعتبر من الخدمات المهمة جدا لإنشاء المقاولة ونجاحها، حيث أن نسبة 75 % من المقاولين توجهوا إلى ANDI، و25% توجهوا الى ANSEJ وأشاروا الى أن الإعانات المقدمة من طرف الوكالات إقتصرت على الإعانة الإدارية بنسبة 75 % والإعانة المالية والتي شكلت ما نسبته 25 %، وهذا ما يؤكد إجابات المقاولين حول خدمات هيئات الدعم إذ نجد أنها لا تقدم استشارات، ولا إعانات فنية، ولا معلومات ولا أي إعانات أخرى، وهذا حسب آراء المقاولين الذين لجئوا إلى هذه الوكالات.

إذن نستنتج أن الخدمات المقدمة من طرف وكالات الدعم غير محفزة لإنشاء المقاولة أو استمرارها والذي يعود بالأساس الى عدم مرافقة هذه الهيئات للمقاولين وكذلك شح المعلومات وهذا ما يفسر العدد القليل للمقاولين المتوجهين لهذه الوكالات.

II.3.1. العقار الصناعي : نحاول عرضه وتحليله وتفسيره من خلال نسبة الاستفادة من العقار الصناعي وآراء المقاولين حول إجراءات الحصول علي العقار.

يوضح الشكل (03) نسبة المقاولين المستفدين من العقار الصناعي حيث أن نسبة 76.3% لم يتحصلوا على عقار صناعي، بينما 21.1% تحصلوا على عقار ويدل ذلك على صعوبة الحصول على العقار الذي يعتبر عائقا لإطلاق مقاولة، أو أن البعض من المشاريع لم يتحصل على العقار نظرا لأن معظمها تنشط في قطاع الخدمات والذي لا يحتاج إلى العقار في أغلب الأحيان.

من الجدول (09) نلاحظ أن المتوسط العام لإجابات المقاولين حول العقار الصناعي 2.81 بانحراف معياري 2.04 أي يقع في المجال محايد، والذي يدل على عدم سهولة إجراءات الحصول على العقار الصناعي والذي يعتبر غير محفز لإنشاء مقاولة، حيث أعتبر المقاولين أنه لا توجد سهولة في الحصول على عقار، كما أن منح العقار لا يتم بشفافية، كذلك الإجراءات المتعلقة بالحصول على عقار لا تتم بسهولة وهذا يدل على ثقل الإجراءات المتعلقة بمنح العقارات، والشكل رقم (04) يوضح المدة المستغرقة لتسجيل أصل عقاري:

نلاحظ أن 37.5% من المقاولين الذين تحصلوا على عقار يقرون أن مدة تسجيل ملكية العقار تتطلب أكثر من سنة وهي مدة طويلة جدا تضيع الفرصة الاستثمارية وغير محفزة على الإنشاء، ونسبة 37.5 % يرون أن المدة تستغرق من ثلاثة إلى ستة أشهر وهي مدة طويلة نسبيا، أي 75 % من المتحصلين على عقار يرون أن المدة تفوق الثلاث أشهر، بينما 25 % يرون أن المدة تستغرق من شهرين إلى ثلاث أشهر.

وعليه نستنتج من خلال ما سبق أن إجراءات الحصول على العقار الصناعي طويلة وثقيلة جدا بالإضافة الى عدم الشفافية في منحها والذي يجعلها غير مشجع لإنشاء مقاولة.

4.1.II الإجراءات الادارية والحكومية : تم قياسها من خلال آراء المقاولين حول القوانين المنظمة للمقاولة وللعمل التجاري وكذا الإجراءات الإدارية الموضحة في الجدول (10).

فيما يخص الإجراءات الإدارية والحكومية المنظمة للنشاط المقاولاتي نجدها غير مشجعة لإنشاء مقاولة حسب آراء المقاولين إذ أن المتوسط العام بلغ 2.66 ويقع في مجال محايد، ويعود ذلك بالدرجة الأولى إلى النظام الضريبي القاسي جداً، يليه النظام التعليمي الذي لا يحفز على إنشاء مقاولة، وكذلك قوانين براءة الاختراع وقانون حماية الملكية الصناعية والتي كانت هي الأخرى غير مشجعة، أخيرا القوانين المتعلقة بالعقارات، وما يؤكد على عدم تحفيزها لإنشاء مقاولة المؤشران التاليان :

أ.مدة إنشاء المقاولة: مدة إنشاء المقاولة منذ بداية الإجراءات الإدارية إلى غاية الإنشاء الفعلي كما يوضحه الشكل (5)، نلاحظ أن اغلب المقاولات تجاوزت السنة لاستكمال الإجراءات والإنشاء الفعلي للمقاولة، وهو من الأمور غير المشجعة والتي تضيع فرص استثمارية على المقاول والمجتمع الجزائري بأكمله.

ب.مدة الحصول على الترخيص : من الشكل (6) نلاحظ أن نسبة 55.3% من المقاولين تحصلوا على تراخيص بداية النشاط في مدة تقل عن السنة وهذا نظرا لأن أغلب المقاولات كانت في قطاع الخدمات الذي يوضح سبب توجه المقاولين له نظرا لسهولة وبساطة إجراءاته مقارنة بالقطاعات الأخرى، أما عن المقاولين الذين تحصلوا على التراخيص في مدة تتراوح من سنة إلى أكثر من سنة شكلوا ما نسبته 44.8% وهي ليست بالنسبة الهينة وهذا ما يدل على ثقل الإجراءات الإدارية المتعلقة بإستخراج التراخيص لإنشاء مقاولة.

وعليه نستنتج الاجراءات الإدارية والحكومية لا تحفز لإنشاء مقاولة، خاصة ما تعلق بصعوبة الحصول على التراخيص، قوانين الاستثمار لا تحفز لإنشاء مقاولة، النظام الضريبي لا يحفز لإنشاء مقاولة هذه النتيجة تتفق مع دراسة Doing Business 2016 حيث إحتلت الجزائر المرتبة 169 في مؤشر دفع الضرائب، كما تتفق مع تقرير 2015 – 2014 (GCR) في كون معدلات الضرائب هي رابع مشكلة من حيث الأهمية يواجهها رجال الأعمال في الجزائر.

II .1.5 المتطلبات الأساسية:

حسب آراء المقاولين المتطلبات الأساسية لا يحفز لإنشاء مقاولة، من الجدول (11) نلاحظ أن المتوسط العام لمناخ الأعمال بلغ 2.33 أي في المجال غير موافق، ويعود ذلك بالدرجة الأولى إلى نقص فعالية هيئات الدعم والمرافقة، يليه نقص البنى التحتية من شبكة اتصالات وطرقات والنقل والمواصلات، يليه عدم توفير الدولة التكنولوجيا الحديثة للمقاولين عند احتياجهم لها، يليه طول الإجراءات المتعلقة بتوصيل الكهرباء والغاز والماء، يليه عدم وجود علاقات ربط وتشاور بين هيئات دعم المقاولة والمعاهد والجامعات وهذا ما يؤكد مرة أخرى على نوعية المقاولات المنشأة في الجزائر أنها لا تعتمد على المعلومات الحديثة ونتائج الدراسات في المخابر الجامعية ولا تعتمد على تكنولوجيات حديثة، مما يعني أنها لا تقدم قيم مضافة للمجتمع والاقتصاد وإنما هي مجرد استنساخ للمقاولات الموجود في الاقتصاد الجزائري التي اغلبها غايتها تحقيق الربح السريع، كذلك نقص المناطق الصناعية لا يحفز لإنشاء مقاولة، وهي تقريبا نفس نتائج المرصد العالمي للمقاولة GEM 2013 في أنه من بين العراقيل التي يواجهها المقاولون نقص البنى التحتية.

وعليه نستنتج المتطلبات الأساسية الموجودة في بيئة المقاولين غير مؤهلة كفاية لتلبية كل متطلباتهم وهذا ما يجعلها معرقلة لإنشاء مقاولة.

II .2 اختبار الفرضيات:

من الجدول (12) نلاحظ أن :

متوسط إجابات المقاولين حول مناخ الاعمال في البيئة التي ينشطون فيها بـــ 2.82 وهو متوسط يقع في المجال المحايد وهو ما يعكس مناخا للأعمال غير مشجع بما يكفي للتحفيز على نمو النشاط المقاولاتي، وبالتالي من خلال ما سبق نستنتج أن مناخ الاعمال غير محشع ومحفز لإطلاق مقاولة ولنمو النشاط المقاولاتي **وهو ما يثبت الفرضية الأولى.**

من خلال ترتيب متوسطات إجابات المقاولين حول كل معالم مناخ الاعمال حيث كانت أبرز معالم مناخ الاعمال في الجزائر وفقا لإجابات المقاولين هي بالأساس ضعف المتطلبات الأساسية من نقل ومواصلات وكهرباء وغاز ...الخ، تليها الإجراءات الإدارية والحكومية والعقار الصناعي ثم التمويل ، كانت هذه أبرز المعالم المفسرة لصعوبة مناخ الاعمال في بيئة الاعمال التي ينشط بها المقاولين بورقلة وتقرت، **وهو ما ينفي الفرضية الثانية.**

كذلك من خلال ترتيب معالم مناخ الاعمال تبرز المتطلبات الأساسية والإجراءات الإدارية والحكومية من أكثر العوامل تأثيرا في جعل مناخ الاعمال في ورقلة وتقرت صعب جدا ومعرقل للمقاولين، **وهو ما ينفي الفرضية الثالثة.**

IV- الخلاصة :

حاولنا من خلال هذه الدراسة معرفة أثر مناخ الأعمال على النشاط المقاولاتي في الجزائر من خلال عرض أهم النتائج المتوصل لها من التقارير العالمية في دراسات مناخ الاعمال، وبهدف معالجة الإشكالية المطروحة سابقا وبغية تحليل واقع مناخ الاعمال في الجزائر تحليلا عميقا واكثر دقة، تم القيام بدراسة ميدانية لواقع مناخ الاعمال بمنطقة ورقلة وتقرت وذلك من خلال توزيع استبيانات بطريقة عشوائية على المقاولين، وبعد استرجاع الاستبيانات وتحليل البيانات والتفسير توصلنا الى جملة من الملاحظات و النتائج، حيث كانت نتائج الدراسة الميدانية كما يلي :

-تؤكد التقارير العالمية خاصة على طول الإجراءات الإدارية والقانونية وثقلها، وعدم تحفيز الوسط التمويلي وصعوبة الحصول على تمويل وعدم مناسبته للمقاول، وطول الإجراءات المتعلقة بتراخيص البناء وتسجيل الملكية وبدء النشاط التجاري وثقل الضرائب، وهو ما يؤكد أن مناخ الاعمال في الجزائر غير مناسب للنشاط المقاولاتي رغم الجهود المبذولة.

بينما اثبت الدراسة الميدانية ما يلي:

-إجابات المقاولين حول مناخ الاعمال في البيئة التي ينشطون فيها (ورقلة وتقرت) تؤكد ان مناخ الأعمال غير مشجع بما يكفي للتحفيز على نمو النشاط المقاولاتي؛

-يعتبر المحيط العائلي والاجتماعي مشجعا لإنشاء مؤسساتهم الخاصة، الا ان نماذج المقاولين النشطة في المجتمع تعتبر نموذجا غير مشجعا؛

-هشاشة نظام التمويل في البيئة المدروسة بسبب شح مصادر التمويل المتاحة امام المقاولين، وبناءا على ذلك اعتمد المقاولين على مصادر التمويل غير الرسمي، وعدم جودة الخدمات البنكية المقدمة خاصة الضمانات القاسية جدا والإجراءات الطويلة للحصول على الائتمان وإرتفاع أسعار الفائدة؛

-الخدمات المقدمة من وكالات الدعم غير محفزة لإنشاء مقاولة أو استمرارها والذي يعود بالأساس الى عدم مرافقة هذه الهيئات للمقاولين وكذلك شح المعلومات وهذا ما يفسر العدد القليل للمقاولين المتوجهين لهذه الوكالات؛

-إجراءات الحصول على العقار الصناعي طويلة وثقيلة جدا، بالإضافة لعدم الشفافية في منحها والذي يجعلها غير مشجعة لإنشاء مقاولة؛

-الاجراءات الإدارية والحكومية لا تحفز لإنشاء مقاولة، خاصة ما يتعلق بصعوبة الحصول على التراخيص، قوانين الاستثمار لا تحفز لإنشاء مقاولة، النظام الضريبي لا يحفز لإنشاء مقاولة؛

-أبرز المعالم المفسرة لصعوبة مناخ الاعمال في بيئة الاعمال التي ينشط بها المقاولين بورقلة وتقرت هي بالأساس ضعف المتطلبات الأساسية من نقل ومواصلات وكهرباء وغاز .... الخ، تليها الإجراءات الإدارية والحكومية والعقار الصناعي ثم التمويل؛

-تبرز المتطلبات الأساسية والإجراءات الإدارية والحكومية من أكثر العوامل تأثيرا في جعل مناخ الاعمال في ورقلة وتقرت صعب جدا ومعرقل للمقاولين.

التوصيات: من خلال الدراسة الميدانية التي قمنا بها نخرج بالعديد من التوصيات والمتمثلة في :

-ضرورة توفير بدائل تمويلية كإستحداث بنوك خاصة بالمقاولين تراعي خصوصيات هذا النوع من المؤسسات وتفعيل دور البورصات للخروج من مشكل البنوك التقليدية، إنشاء شركات رأس مال المخاطرة؛

-تفعيل دور وكالات الدعم من خلال تدريب وتكوين مسيريها؛ وكذا تفعيل خدماتها من خلال متابعة المقاولين قبل وأثناء وبعد إنشاء المقاولة؛

-ضرورة تفعيل التعليم المقاولاتي في المعاهد والجامعات؛

-إقامة علاقات ربط وتشاور بين هيئات الدعم ومخابر الجامعات والمقاولين؛

-إرساء ثقافة المقاولة في المجتمع من خلال أجهزة الاعلام، وضرورة التوعية بأهمية هذا النشاط؛

-توجيه الاستثمارات نحو القطاعات المنتجة والتي تقدم قيما مضافة للاقتصاد كقطاع الزراعة والصناعة، بدلا من التركيز على قطاع الخدمات فقط؛

-تبسيط الإجراءات الإدارية للمقاول من خلال جعل الإجراءات الإدارية تتم بطريقة إلكترونية؛

-تكييف البرامج والسياسات والقوانين بما يتماشى مع الاقتصاد؛
-تقليل الإجراءات المتعلقة بالعقار الصناعي، وشروط منحه؛
-تهيئة المناطق الصناعية.

- ملاحق :

الجدول 1: ترتيب الجزائر عالميا حسب مؤشر سهولة ممارسة الأعمال

السنوات	2	2	2	2	2	2
الترتيب/	1	1	1	1	1	1

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2016 قابل للتحميل على الموقع
http://arabic.doingbusiness.org/reports/global-reports/doing-business-2016 تاريخ الإطلاع:2016/02/15.

الجدول 2: مقارنة بين الجزائر والمغرب وتونس فيما يتعلق بمؤشر سهولة ممارسة الأعمال 2016

البلد / المؤشر	المؤشر الكلي	المؤشرات الفرعية							
الجزائر	163	103	57	122	38	86	105	81	91	81
تونس	74	43	29	122	55	76	105	62	102	59
المغرب	75	145	122	130	163	174	169	145	176	106

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2016 قابل للتحميل على الموقع
http://arabic.doingbusiness.org/reports/global-reports/doing-business-2016 تاريخ الإطلاع:2016/02/15.

الجدول 3: تطور مؤشر التنافسية في الجزائر للفترة 2010 ــ 2015

المؤشر	2010ـــــ2011	2011-2012	2012-2013	2013-2014	2014-2015
المؤشر الإجمالي	86/139	87/142	110/144	100/148	79/144
مؤشر مدى تطور بيئة	135	144	144	144	131

المصدر:من إعداد الباحثين بناءا على تقارير التنافسية للسنوات 2010الى 2015متاح على الموقع:
http://www3.weforum.org/docs/WEF_GlobalCompetitivenessReport

الجدول 4: تطور مؤشر الشفافية في الجزائر للفترة 2010 ــ 2015

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الترتيب	الترتيب	105/178	112/180	105/176	94/177	100/
الدرجة	الدرجة	2.9	2.8	34	36	36

المصدر:من إعداد الباحثين بناءا على تقرير الشفافية العالمي، متاح على الموقع:
http://www.transparency.org/cpi2015 ، تاريخ الاطلاع 2016/03/16.

الجدول 5: معامل الثبات لأبعاد الاستبيان

المحاور	عدد	قيمة
العوامل	07	0.7
خدما	08	0.9
خدما	08	0.7
العقار	04	0.6
الاجراء	07	0.8
المتطل	06	0.6

المصدر : من الباحثتين

الجدول 6: متوسط إجابات المقاولين للواقع الإجتماعي والثقافي

	المتوسط	الإنحراف	الملاحظة	الترتيب
وجود مقاولين في محيطك يحفزك على إطلاق مقاولة	3.16	1.48	محايد	5
مجتمعك يقدرك ويحترم نشاطك كمقاول	3.89	1.17	موافق	1
عائلتك تشجعك على إطلاق مقاولة	3.89	1.71	موافق	2
علاقاتك القوية مع البنوك حفزتك على إطلاق	2.39	1.27	غير موافق	7
علاقاتك القوية مع هيئات الدعم حفزتك على	2.66	1.58	محايد	6
علاقاتك القوية مع الموردين حفزتك على إطلاق	3.45	1.60	موافق	4
علاقاتك القوية مع الزبائن حفزتك على إطلاق	3.84	1.21	موافق	3
المتوسط العام	3.32	1.43	محايد	

المصدر: من إعداد الباحثتين بناءا على مخرجات Spss

الجدول 7: يوضح متوسط إجابات المقاولين على جودة خدمات التمويل

العبارة	المتوسط	الإنحراف	الملاحظة	الترتيب
صعوبات الحصول على القرض يعيق إطلاق مقاولة	2.70	2.01	محايد	5
طول مدة الحصول على القرض يضيع الفرصة	2.40	1.82	غير موافق	6
حجم القرض لا يكفي لتغطية إحتياجاتي	3.20	1.95	محايد	3
الإجراءات الإدارية للحصول على تمويل جد طويلة	2.30	1.34	غير موافق	7
البنك يفرض ضمانات جد قاسية وهذا الأمر معرقل	2.20	1.06	غير موافق	8
سعر الفائدة المرتفع لدى البنوك لا يحفز على	2.70	1.12	محايد	4
يقدم التمويل بالمحسوبية ولا توجد شفافية	3.50	1.61	موافق	2
تقدم لك البنوك استشارات بخصوص مشروعك	3.56	1.77	موافق	1
المتوسط العام	2.82	1.58	محايد	/

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على مخرجات Spss

الجدول 8: متوسط إجابات المقاولين حول هيئات الدعم

العبارة	المتوسط	الإنحراف	الملاحظة	الترتيب
تقوم الوكالة بتوجيهك أثناء الإستقبال	3	2	محايد	5
تقوم الوكالة بمرافقتك لإتمام وتسهيل الإجراءات	3.33	1.46	محايد	1
تقوم الوكالة بمرافقتك أثناء الدراسة التقنو اقتصادية	3.33	1.86	محايد	2
توفر لك الوكالة المعلومات بخصوص مشروعك	2.83	1.36	محايد	6
تقوم الوكالة بدورات تدريبية في مجال	3	1.60	محايد	4
يقدم التمويل في إطار الوكالة بشفافية تامة	3	0.80	محايد	3
قامت الوكالة بمتابعتك أثناء إطلاقك لمقاولتك	2.67	1.86	محايد	7
تتم معاملتك داخل الوكالة باحترام وبشكل لائق	3	2	محايد	5

المصدر: من إعداد الباحثتين بناءا على مخرجات Spss

الجدول 9: متوسط إجابات المقاولين حول العقار الصناعي

العبارة	المتوسط	الإنحراف	الملاحظة	الترتيب
أتيحت لك الحرية في إختيار المكان لتأسيس	4.13	1.83	موافق	1
سهولة الحصول على العقار يحفز لإطلاق مقاولة	2	1.71	غير موافق	4
منح العقار يتم بشفافية وبدون محسوبية	2.88	2.41	محايد	3
الإجرات المتعلقة بحصولك على عقار تتم بسهولة	3.25	2.21	محايد	2
المتوسط العام	2.81	2.04	محايد	/

المصدر: من إعداد الباحثتين بناءا على مخرجات Spss

الجدول 10: متوسط إجابات المقاولين حول العقار الصناعي

العبارة	المتوسط	الإنحراف	الملاحظة	الترتيب
النظام الضريبي المطبق يشجع على إطلاق مقاولة	2.11	1.23	غير موافق	7
القوانين المتعلقة بالعقارات التي تنتهجها الدولة رادعة	2.79	1.41	محايد	3
قانون براءة الإختراع الجزائري يحفز على إطلاق	2.66	1.42	محايد	5
قانون حماية الملكية الصناعية يحفز على إطلاق	2.74	1.55	محايد	4
القوانين المتعلقة بالإستثمار التي تنتهجها الدولة فعالة	2.87	1.52	محايد	1
السياسات التي تقوم بها الدولة بخصوص حماية	2.84	1.75	محايد	2
النظام التعليمي المطبق يحفز على إطلاق مقاولة	2.61	1.43	غير موافق	6
المتوسط العام	2.66		محايد	/

المصدر: من إعداد الباحثتين بناءا على مخرجات Spss

الجدول 11: متوسط إجابات المقاولين حول العقار الصناعي

العبارة	المتوسط	الإنحراف	الملاحظة	الترتيب
تقوم الدولة بتزويدك بالتكنولوجيا الحديثة عند	2.34	1.63	غير موافق	4
طول إجراءات توصيل الكهرباء، الماء الغاز لا يحفز	2.39	1.38	موافق	3
نقص البنى التحتية (طرقات، شبكة إتصالات، النقل	2.24	1.15	موافق	5
نقص المناطق الصناعية لا يحفز على إطلاق مقاولة	2.47	1.22	موافق	1
عدم وجود علاقات بين هيئات دعم المقاولة	2.45	1.28	موافق	2
نقص فعالية هيئات الدعم والمرافقة لا يحفز على	2.11	1.34	موافق	6
المتوسط العام	2.33	/	غير موافق	

المصدر: من إعداد الباحثتين بناءا على مخرجات Spss

الجدول 12: متوسط إجابات المقاولين حول معالم مناخ الأعمال

معالم مناخ الاعمال	المتوسط	الإنحراف	الملاحظة
الواقع الاجتماعي والثقافي	3.32	1.43	محايد
التمويل	2.82	1.58	محايد
هيئات الدعم	3.02	1.61	محايد
لعقار الصناعي	2.81	2.04	محايد
الإجراءات الإدارية والحكومية	2.66		محايد
المتطلبات الأساسية	2.33	/	غير موافق
المتوسط العام لمناخ الاعمال	2.82		محايد

المصدر: من إعداد الباحثتين بناءا على مخرجات Spss

الشكل 1: نموذج الدراسة

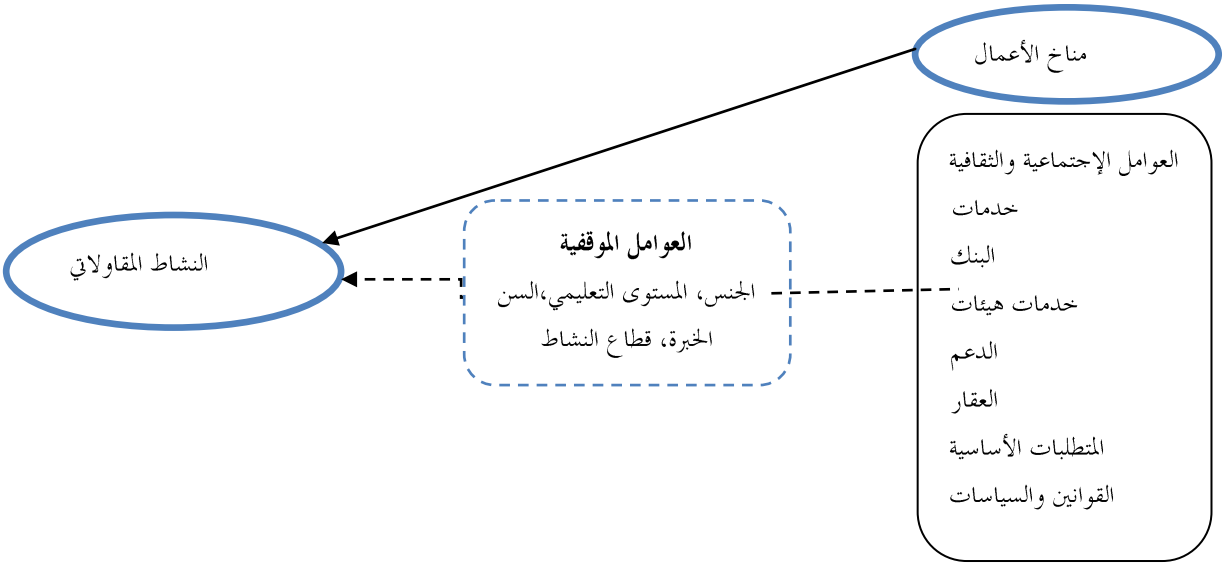

المصدر: من إعداد الباحثتين

الشكل 2: توزيع المقاولين حسب مصادر التمويل

الشكل 3: نسبة المقاولين المستفدين من العقار الصناعي

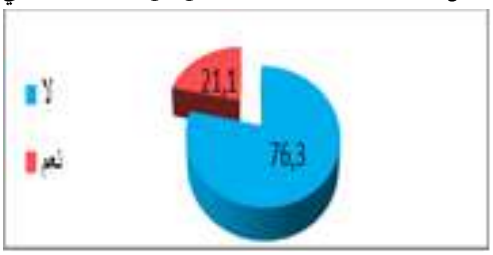

المصدر: من إعداد الباحثتين بناءا على مخرجات Spss و EXCEL

الشكل 4: مدة تسجيل ملكية الأصل العقاري

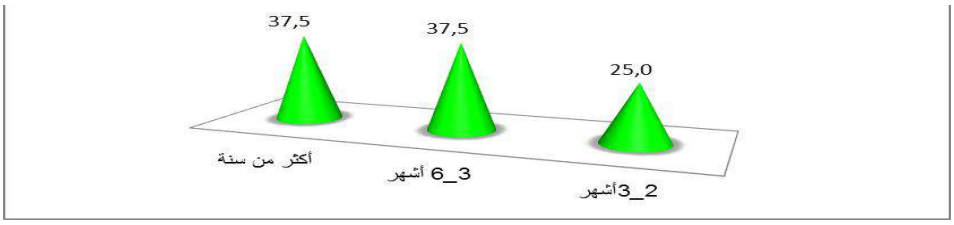

المصدر: من اعداد الباحثين بناءا على مخرجاتSpssو EXCEL

الشكل 5 : مدة إنشاء المقاولة

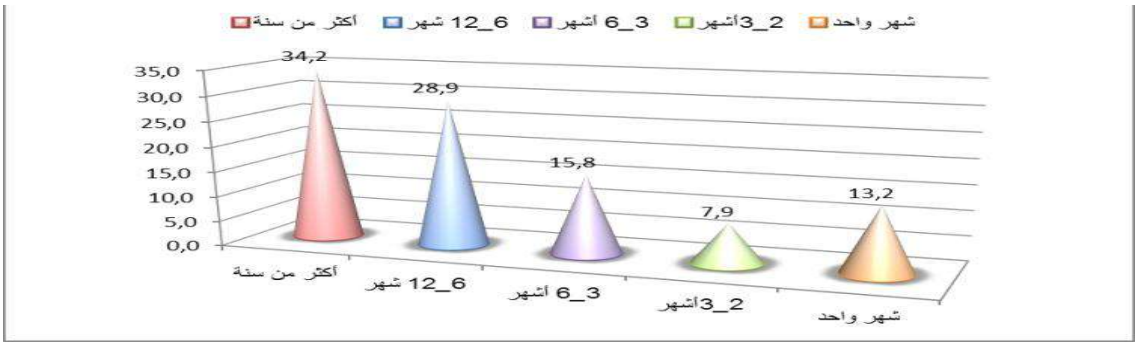

المصدر: من اعداد الباحثين بناءا على مخرجاتSpssو EXCEL

الشكل 6 مدة الحصول على ترخيص لإنشاء المقاولة

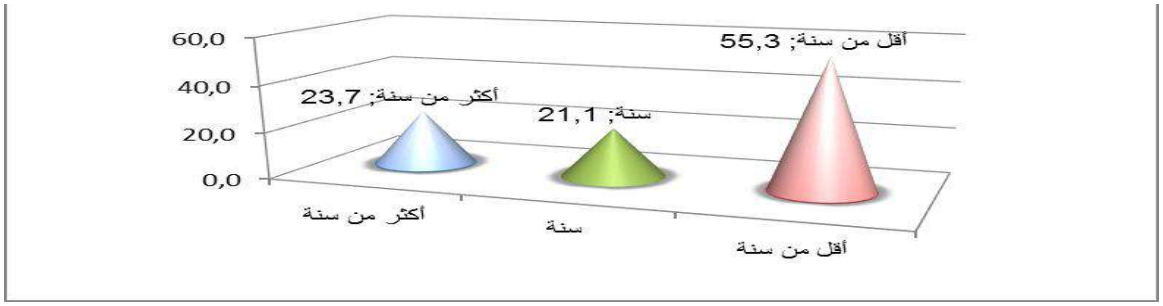

المصدر: من اعداد الباحثين بناءا على مخرجات Spss و EXCEL

– الإحالات والمراجع :

[1]Alain FAYOLLE, Le métier de créateur d'entreprise, Edition d'organisation, Paris, 2003, p16.

[2]Eric Michael La violette et Christophe Loue ;"les compétences entrepreneuriales :définition et construction d'un référentiel", Le 8éme congrès international Francophone (CIFE PME) L'internationalisation des PME et ses conséquences sur les stratégies entrepreneuriales(Suisse : Haute école de gestion (HEC) Fribourg, 25-26-27 octobre2006), p4

[3]Global Entrepreneurship Monitor,201,p39

[4]البنك الدولي تقرير عن التنمية في العالم 2005،"تحسين مناخ الاستثمار من أجل الجميع"،ص2 ،متاح على الموقع:http://wwwwds.worldbank.org تاريخ الإطلاع 2016/03/14 على الساعة 18:00.

[5]ناجي بن حسين، تحليل وتقييم مناخ الاستثمار في الجزائر، مجلة العلوم الانسانية، جامعة منتوري قسنطينة العدد31، المجلد ب، 2009، ص55.

[6]سهيلة والع، الجوانب القانونية لمفهوم مناخ الأعمال في الجزائر، مذكرة ماجستير فرع قانون الأعمال جامعة الجزائر، 2010،2011، ص12.

[7]حفيظ صواليلي، مقال في جريدة الخبر بعنوان: مناخ الإستثمار في الجزائر من سيء إلى أسوأ متاح على الموقع: http://www.elkhabar.com/press/article/93488/#sthash.5EKJZKut.dpbs ، تاريخ الإطلاع 2016/04/12، على الساعة 20:31.

[8]ريحان الشريف، لمياء هوام، دور مناخ الاستثمار في دعم وترقية تنافسية الاقتصاد، مجلة الأكادمية العربية في الدنيمارك، جامعة عنابة كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير،2013، ص 241.

كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA:

حورية بالأطرش، جابرة مجدوب ، **أثر مناخ الأعمال على النشاط المقاولاتي في الجزائر** ، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية ، المجلد 07 (العدد 02)، الجزائر: جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص.ص 289-304.

يتم الاحتفاظ بحقوق التأليف والنشر لجميع الأوراق المنشورة في هذه المجلة من قبل المؤلفين المعنيين وفقا لـــ **رخصة المشاع الإبداعي نَسب المُصنَّف – غير تجاري – منع الاشتقاق 4.0 دولي** (CC BY-NC 4.0).

المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية مرخصة بموجب **رخصة المشاع الإبداعي نَسب المُصنَّف – غير تجاري – منع الاشتقاق 4.0 دولي** (CC BY-NC 4.0).

The copyrights of all papers published in this journal are retained by the respective authors as per the **Creative Commons Attribution License**.
Algerian Review of Economic Development is licensed under a Creative Commons Attribution-Non Commercial license (CC BY-NC 4.0).